اقتصاد

أدوية منتهية الصلاحية تغزو السودان

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

مع اقتراب انتهاء العام الأول للحرب السودانية زاد انتشار الأدوية غير المرخصة ومنتهية الصلاحية في أسواق السودان خاصة في المناطق المتأثرة بالحرب والتي شهدت نزوحا كبيرا من المواطنين. وكشفت مصادر لـ«العربي الجديد» عن انتشار بؤر لبيع أدوية غير مرخصة ومنتهية الصلاحية عقب التدمير الكبير والسرقة التى تمت لمخازن الأدوية الحكومية والصيدليات. وحسب المصادر التي رفضت ذكر أسمائها، توقفت نحو 90 بالمائة من الصيدليات العامة مع نفاد وشح الأدوية بسبب الحرب، ما دعا كثيرا من المواطنين إلى اللجوء للتداوي بالأدوية البديلة والأعشاب. وأوضحت المصادر أن أكثر الولايات التي انتشرت بها الأدوية الفاسدة هي الخرطوم، والجزيرة وسنار والدمازين ودارفور نتيجة صعوبة الرقابة في ظل ظروف الحرب. وسبق أن حذر المجلس القومي للأدوية والسموم التابع لوزارة الصحة السودانية من انتشار أدوية مخالفة للمواصفات منتشرة بالأسواق. مواطنون تحدثوا لـ«العربي الجديد»، وقالوا إن الوضع الصحي في البلاد أصبح متدهوراً بصورة كبيرة ولا توجد أدوية أو رعاية طبية خاصة للمواطنين الذين آثروا البقاء في منازلهم بمناطق النزاع. وقال المواطن سيف الدين حسن لـ«العربي الجديد»: «للأسف كل ما تم نهبه من مخازن الإمدادات الطبية الحكومية في الخرطوم من أدوية تم تخزينه في ظروف غير مهيأة، ما جعلها تفقد صلاحياتها».

وأضاف حسن: «ليست هناك وسيلة لمنع التجار من تداول الأدوية غير الصالحة لعدم وجود رقابة وغياب القوانين التي يمكن أن تحمي المستهلك لأنّ البلد تعيش في حالة فوضى». الطبيب محمد ياسين قال لـ«العربي الجديد» إن ضعف الرقابة جعل من الأدوية منتهية الصلاحية وغير المرخصة تدخل إلى الأسواق بصورة كبيرة بجانب انتشار عمليات التهريب في الحدود لأنواع محددة من الأدوية وهذا سوف تنعكس آثاره السلبية على المجتمع كله. وقال إن لم تضع الحرب أوزارها لن تنجح أي جهود في إيقاف مثل هذه التجارة. ونبه عدد من الصيادلة إلى وجود جهات منظمة بدأت تدخل أدوية غير مسجلة بطرق مختلفة إلى البلاد دون الالتزام بالضوابط والشروط المفروضة من المؤسسات الفنية. وأشاروا في الوقت ذاته إلى أنّ أغلبية الأدوية الموجودة الآن في السوق غير مسجلة في السودان. وشددوا على ضرورة تكثيف الرقابة على الحدود وتعيين صيادلة لمتابعة إجراءات دخول الأدوية خاصة في المناطق المستقرة إضافة إلى ضرورة مرورها عبر المجلس القومي للصيدلة والسموم وأن تخضع للفحص بالمعمل لمعرفة مكوناتها وصلاحيتها بعد التصديق لهم بإدخالها للبلاد. من جهته، قال الصيدلي مجدي محمد نور لـ«العربي الجديد» إنّ أغلبية الأدوية الآن الموجودة في السوق غير مسجلة في السودان ومنها المخدرة وغير المخدرة بجانب أدوية مجهولة التصنيع والتي أثبتت عدم فعاليتها. ومع اقتراب نهاية العام الأول من الحرب في السودان واشتداد المعارك بين الجيش وقوات الدعم السريع، فقدت جهات رقابية عديدة في الدولة السيطرة على الأوضاع، ومن ضمنها الجهات الطبية.

(فرانس برس)

تويوتا تتعهد بإحياء دايهاتسو

تعتزم شركة تويوتا اليابانية لصناعة السيارات الإشراف على اعتماد الطرازات في فرعها دايهاتسو بعد فضيحة اختبارات السلامة، حسبما أعلن الرئيس الجديد لشركة دايهاتسو، ماساهيرو إينوي، أمس الاثنين. وقال إينوي، الذي تولى رئاسة دايهاتسو في مارس/آذار، إن شركة تويوتا موتور ستتولى دوراً قيادياً في مجالات مختلفة، بما في ذلك تطوير المنتجات والمشتريات. وأضاف إينوي، وفق ما نقلت وكالة أسوشييتد برس: أتعهد بإحياء دايهاتسو. واستقال سلفه في دايهاتسو بعد ظهور مزاعم الغش في اختبارات السلامة العام الماضي. وخلصت مراجعة أجرتها جهة خارجية إلى أن الانتهاكات استمرت لعقود من الزمن. وجرى إيقاف الإنتاج في شركة دايهاتسو موتور بأمر حكومي إلى حين يتم إجراء الاختبارات المناسبة وإنشاء نظام لمنع تكرار ذلك. وتم استئناف بعض الإنتاج فقط منذ ذلك الحين.

أخبار مختصرة

2,3 مليار دولار للسياحة العلاجية في تركيا

حققت السياحة العلاجية في تركيا إيرادات بقيمة 2,3 مليار دولار العام الماضي، مقابل 1,9 مليار دولار في 2022، محتلة المرتبة السابعة عالمياً، وفق ما نقلت وكالة الأناضول عن بيان لوزارة التجارة أمس. وأشار البيان إلى دول الشرق الأوسط، وألمانيا والمملكة المتحدة وروسيا وأذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان وأفغانستان، تأتي في مقدمة الدول التي تستقبل منها تركيا زائرين بغرض السياحة العلاجية، مشيرا إلى استقبال 1,4 مليون سائح صحي.

ارتفاع صادرات روسيا من الغاز الطبيعي المسال

ذكرت صحيفة كوميرسانت الروسية اليومية نقلا عن بيانات شركة «كبلر» العالمية لتتبع شحنات النفط والغاز، أن صادرات روسيا من الغاز الطبيعي المسال زادت 4,3% على اساس سنوي في الربع الاول من العام الجاري إلى 8,7 ملايين طن، وسط تزايد الإمدادات إلى الاتحاد الاوروبي وتراجعها لآسيا.

وتعمل روسيا على زيادة إمدادات الغاز الطبيعي المسال المنقول بحراً للتعويض عن انخفاض صادرات الغاز عبر خطوط الأنابيب إلى أوروبا، التي خفضت بشكل حاد اعتمادها على موسكو في مجال الطاقة بعد اندلاع الصراع في أوكرانيا في فبراير/شباط 2022.

ولا يخضع الغاز الطبيعي المسال الروسي، على عكس النفط، لعقوبات غربية. ووفقا لكوميرسانت، انخفضت صادرات الغاز الطبيعي المسال الروسي إلى آسيا 7% على اساس سنوي في الربع الاول الممتد من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار إلى 3,16 ملايين طن، في حين زادت الإمدادات إلى الاتحاد الأوروبي 4% إلى ما يقرب من خمسة ملايين طن، بينما لم تتحدد وجهة نحو 550 الف طن، وفق ما نقلت وكالة رويترز.

شراكة بين هيونداي ومجموعة هندية

قالت مجموعة «هيونداي موتور» الكورية الجنوبية، أمس، إنها شكلت شراكة استراتيجية مع شركة «إكسايد إنيرجي سوليوشنز» الهندية للتعاون في إنتاج خلايا البطاريات لنماذج السيارات الكهربائية الخاصة بسيارات «هيونداي» و«كيا» للسوق الهندية. ومن المتوقع ان يبدأ الإنتاج الضخم لخلايا البطاريات لـ «هيونداي» و«كيا» في وقت مبكر من نهاية عام 2024، وفق ما نقلت وكالة يونهاب الكورية.

تبخر وعود النظام السوري بكبح الغلاء رغم تحسن الليرة

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

فشلت حكومة النظام السوري في لجم حمّى ارتفاع الأسعار التي شهدتها الأسواق في مناطقها خلال الفترة الأخيرة، رغم الوعود الحكومية وتحسّن سعر صرف الليرة، بل تستمر معظم المنتجات الاستهلاكية في الارتفاع، بحسب مصادر خاصة من العاصمة السورية دمشق، بعد انخفاض طفيف في أسعار الخضر والفواكه الأسبوع الماضي، بسبب تراجع التصدير وارتفاع درجات الحرارة التي أنضجت بعض المنتجات الزراعية، قبل أن تعاود الأسعار الارتفاع من جديد. ويكشف العامل في قطاع تجارة التجزئة، عماد وردة، من حي دمر بدمشق، أن الأسعار ارتفعت خلال شهر رمضان الحالي أكثر من 200% عن رمضان الماضي، رغم تراجع الطلب بسبب تلاشي القدرة الشرائية للسوريين ممن لا يزيد متوسط دخلهم عن 270 ألف ليرة سورية (نحو 19,5 دولارا).

ويضيف وردة لـ«العربي الجديد» أن التصدير مستمر وعاد بوتيرة كبيرة خلال الأسبوع الجاري، نحو الأردن والخليج العربي، بمعدل 20 برادا يومياً، وهو السبب في عدم زيادة عرض بعض السلع وعدم تراجع أسعار الخضر والفواكه الموسمية التي بدأت تورّد إلى الأسواق. ويشير المتحدث من دمشق إلى أن سعر الثوم عاود الارتفاع إلى أكثر من 100 ألف ليرة للكيلوغرام، كما وصل سعر كيلوغرام الفاصوليا الخضراء إلى 45 ألف ليرة. وبحسب مصادر متطابقة، فقد ارتفعت أيضاً أسعار الفواكه، ليصل سعر كيلوغرام التفاح إلى 15 ألف ليرة والموز البلدي إلى 20 ألفاً والبرتقال إلى 6 آلاف ليرة.

ويقول الاقتصادي السوري محمد حاج بكري، إن حكومة الأسد فشلت في تحقيق وعودها بتخفيض الأسعار في النصف الثاني من شهر رمضان، رغم زيادة التحويلات الخارجية لنحو 7 ملايين دولار يومياً، وتحسن سعر صرف الليرة التي سجلت أمس نحو 13800 ليرة للدولار، فيما لامس الدولار عتبة الـ15 ألفاً قبل شهر رمضان. وعن أسباب عدم تراجع الأسعار، يضيف حاج بكري لـ«العربي الجديد»، أن استمرار التصدير عامل مهم وسبب رئيسي، لكن الأهم هو رفع تكاليف الإنتاج الزراعي والصناعي من حكومة لا تجيد سوى الجباية، مذكرا برفع أسعار المحروقات الأخير.

ويشير الاقتصادي السوري إلى أن الوعود التي أطلقها وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك، طلال البرازي، بتخفيض الأسعار لم تتحقق.

صفقة مصر للطيران وتجاهل الرأي العام

مصطفى عبد السلام

انتظر الشعب المصري أسبوعاً كاملاً حتى يصدر بيان تفصيلي أو مختصر من مجلس الوزراء أو وزارة الطيران أو مصر للطيران للإجابة عن أسئلة الساعة المتعلقة بصفقة بيع الشركة 12 طائرة إيرباص 300-A220 المثيرة للجدل. من أبرز الأسئلة: من المسؤول عن الصفقة شراء وبيعاً؟ وما هي الأسباب الحقيقية للبيع بعيداً عن مزاعم «عدم ملاءمة الطائرات ظروفنا المناخية « والتي لا تنطلي على عقل طفل، بخاصة أنه جرى التعاقد على الصفقة والضم لأسطول مصر للطيران منذ 5 سنوات؟ وما حقيقة «المال السايب» في مصر للطيران التي تجاوزت خسائرها 22 مليار جنيه حتى نهاية 2023، وهل صحيح أن صفقة البيع مقدمة لخصخصة الشركة الوطنية العملاقة وبيعها للأجانب كما جرى مع أصول استراتيجية، أو على الأقل إسناد إدارتها إلى القطاع الخاص الأجنبي؟

وانتظر الرأي العام تحركاً عاجلاً من البرلمان لفتح الملف الشائك ومعه استجوابات جادة من نوابه لقادة الوزارة للإجابة عن حجم الأموال المهدرة في الصفقة، وما إذا كان يصاحبها شبهة فساد أوْ لا، وحجم العمولات التي تقاضاها الوسطاء في الشراء ثم البيع، وعن دراسات الجدوى التي نصحت بشراء هذه النوعية من الطيران. وانتظر المهتمون بالشأن العام والحريصون على مال الدولة تحركاً عاجلاً من الأجهزة الرقابية للكشف عن معلومات وافية تجيب عن أسئلة الرأي العام الحائر الذي يجد ملايين الدولارات تهدر في الوقت الذي تعاني فيه الأغلبية أوضاعاً معيشية متردية وغلاءً جامحاً في الأسعار وتهاوياً في الجنيه. وانتظر الجميع خروج أحد أفراد الحكومة بتصريح قاطع بشأن حقيقة تلك الصفقة المريبة، وحجم الخسائر التي تتحملها الشركة من قرار الشراء ثم إعادة البيع، وكم تحملت موازنة الدولة من أعباء في تلك الصفقة البالغ قيمتها 1,2 مليار دولار.

وراهن الكثير على فتح النائب العام تحقيقاً عاجلاً يتم عبره استجواب أطراف الصفقة والتعرف منهم على حقيقة سبب البيع الحقيقي لا الهلامي؟

على جميع هؤلاء وغيرهم أن يسدوا باب القيل والقال، وألا يعطوا انطباعاً بحرص كبار المسؤولين والمؤسسات الرسمية على إهدار المال العام سواء في تأسيس مشروعات بلا دراسات جدوى، أو إسناد مشروعات بمليارات الجنيهات بالأمر المباشر، أو إنفاق المليارات على مشروعات لا تمثل أولوية، لأن السكوت وتجاهل الرأي العام كالعادة يعني شيئاً واحداً هو الإصرار على إهدار المال العام في بلد يشهد انفجاراً في الدين العام، وعجزاً مزمناً في الموازنة، وسفهاً في الاقتراض الخارجي، وتضخماً جامحاً.

مال وسياسة

21 عاماً على غزو العراق: ارتهان مطلق للنفط

ظل الاقتصاد نقطة ضعف كبرى للحكومات العراقية المتعاقبة منذ الغزو الأميركي للعراق في 2003، وبقي هذا البلد رهينة للنفط في ظل فشل خطط تنويع مصادر الدخل

بغداد ـ **محمد الباسم**

لم تنجح كل الحكومات التي أعقبت الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 في إخراج البلاد من حالة الارتهان الاقتصادي المطلق للنفط في توفير الميزانيات المالية ورواتب الموظفين وإنعاش السوق بالمال. لا بل فاقمت الحكومات المتعاقبة توريط الخزينة العراقية بتعيين مئات الآلاف من الخريجين كموظفين في الدولة، ما يؤدي إلى إرهاق الوضع الاقتصادي، والمغامرة بسقوطه في أي لحظة إذا ما تذبذب سعر النفط.

ارتهان للنفط

لطالما حذرت مؤسسات اقتصادية ومالية عالمية من استمرار العراق باعتماده على النفط وحثت المسؤولين على تنويع اقتصاده، إلا أن ذلك لم يحدث، بل استمر العراق بتصدير النفط بكميات كبيرة إلى الخارج، باعتباره الهبة التي لا تنضب، مع إهمال الدراسات والتقارير التي تتحدث عن توجه العالم نحو الطاقة المتجددة والمستدامة ما يهدد مستقبل النفط، ومستقبل الاقتصاد العراقي. وسبق أن دعا صندوق النقد الدولي العراق إلى إجراء ضبط لأوضاع المالية العامة، وفاتورة أجور القطاع العام، وزيادة الإيرادات غير النفطية لتحقيق استقرار اقتصادي. ويقول الصندوق إنه لتجاوز تقلبات أسعار النفط، يجب على العراق تحقيق نمو اقتصادي مرتفع لاستيعاب القوى العاملة المتزايدة، وتعزيز الصادرات غير النفطية، وتوسيع نطاق الوعاء الضريبي، وضبط فاتورة الأجور، وإن على الحكومة السعي لتمكين القطاع الخاص من التطور والنماء، وإجراء عمليات إصلاح لسوق العمل، وتحديث القطاع المالي، وإعادة هيكلة المصارف المملوكة للدولة، وإصلاح قطاعي التقاعد والكهرباء، والحد من الفساد. لكن الحكومات العراقية، وحسب المعطيات الواقعية، لا تزال تهمل مثل هذه الدعوات والتحذيرات، بل إنها لم تلجأ طيلة العقدين الماضيين إلى المضي بأي خطة تهدف إلى نمو أعلى في القطاعات المستدامة غير النفطية، مع العلم أن العراقيين ذاقوا عام 2020 مخاطر الاعتماد على النفط حين تراجعت أسعاره مع انتشار جائحة كوفيد-19، ما أدى إلى تعطل رواتب الموظفين وتضاعف معدلات الفقر، لأن النفط يشكل نحو 90 بالمائة من إيرادات العراق المالية.

لا إرادة لتنويع الاقتصاد

في السياق، قال وزير سابق في الحكومة العراقية، إن «الإرادة لتحقيق تنويع بالاقتصاد غير موجودة، وجميع الحكومات تعتمد على النفط بدرجة أساسية، بل إن البرامج الحكومية التي تتحدث عن تنويع الاقتصاد كانت إعلامية وتهدف إلى إيصال رسائل طمأنة إلى الخارج وليس إلى الداخل العراقي». وأوضح الوزير السابق لـ«العربي الجديد»، أن «استمرار الاعتماد على النفط، سيؤدي إلى نهاية النظام الحالي الذي يقوده النفط ويحميه السلاح المنفلت». وأضاف الوزير الذي طلب عدم ذكر اسمه، أن «المخاطر الحقيقية مقبلة بالنسبة للاقتصاد العراقي، وقد تكون السنوات القليلة المقبلة هي الأكثر هشاشة في الاقتصاد، لا سيما مع توجه مجموعة الدول الصناعية السبع إلى تسريع عملية خروجها من الاعتماد على الوقود الأحفوري وتحقيق الحياد الكربوني بحلول العام 2050». وتابع: «بالتالي فإن الحاجة العالمية للنفط ستتراجع وسيجد العراق نفسه يعتمد على سلعة غير مرغوبة»، موضحا أن «زيادة آثار التغير المناخي، هو الآخر سيؤدي إلى تراجع استخدام النفط».

> الحكومات أخفقت في مجالات الصناعة والسياحة والزراعة

ويعدّ العراق خامس دولة من حيث احتياطي النفط في العالم، وبإمكانه الاستمرار بمعدلات الإنتاج الحالية لمدة 96 عاماً إضافياً، وفق الوزير السابق. لكن من أجل إطلاق «نمو أخضر» في البلاد، قدّرت المنظمة الدولية كلفة الإصلاحات اللازمة بحوالي 233 مليار دولار موزّعة حتى العام 2040. ويشير البنك الدولي إلى أن من بين الإجراءات «الطارئة» التي ينبغي على العراق اتخاذها، وضع حدّ للنقص في الكهرباء لا سيما عبر إنهاء «حرق الغاز» المصاحب لإنتاج النفط واستخدامه في إنتاج الكهرباء، وكذلك عبر «تحديث نظام الري» و«إعادة تأهيل السدود». ويعمل العراق على الكثير من المشاريع لوقف الممارسات المؤثّة واستغلال الغاز المصاحب لاستخراج النفط الخام، لكنه يطمح إلى تأمين ثلث إنتاجه الكهربائي من مصادر طاقة متجددة بحلول العام 2030، وفق بيانات الحكومة.

فساد وتخبط

الأستاذ في معهد الدوحة للدراسات العليا، مهنّد سلوم، يقول إن «جميع الحكومات المتعاقبة العراقية بعد الاحتلال الأميركي فشلت في تنويع مصادر الدخل الاقتصادي للعراق، وهذا الفشل له أسباب عدة من أبرزها الفساد الإداري المستشري والذي يتمتع بغطاء سياسي واضح، بالإضافة إلى تخبط وتناقض في رسم السياسات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة، جريا على مبدأ أن كل حكومة تلعن الحكومة التي تسبقها، ناهيك بتعاظم اعتماد الحكومات المتعاقبة على مصدر دخل تصدير النفط والمراهنة على استقرار أسعار النفط في مستويات تدعم الحد الأدنى لموازنات الدولة العراقية». وأكد سلوم لـ«العربي الجديد»، وجود «رغبة إقليمية لإبقاء العراق في هذا الوضع الذي يجعله من بين أكبر أسواق الاستهلاك الإقليمية وربما الدولية مقارنة بالمساحة وعدد السكان». وأكمل أن «إيران تعدّ العراق رئة اقتصادية تتنفس عبرها تحت ضغط العقوبات الأميركية، وتركيا ثاني مصدر للمواد الاستهلاكية للعراق ويتأثر اقتصادها بشكل مباشر بنسب استيراد العراق للمنتجات التركية، ودولة الإمارات العربية المتحدة ترى في العراق سوقاً إقليمياً مهماً جداً». وأوضح الأستاذ في معهد الدوحة للدراسات العليا أن «أغلب الدول النفطية التي يعتمد اقتصادها على تصدير الموارد الطبيعية ومنها النفط تواجه تحديات في تنويع مصادر دخلها من خلال تنويع اقتصادها. لكن هذه الدول تحقق تقدما ملموسا في هذا الاتجاه، وفي المقابل لم يصل العراق إلى مرحلة الوقوف على الطريق في اتجاه تنويع اقتصاده بهدف تحرير الاقتصاد من عبودية الريع النفطي».

حافة الهاوية

بدوره، رأى الخبير في الاقتصاد العراقي، أحمد عبد ربه، أن «العراق يعيش مأساة اقتصادية بسبب لعنة النفط، والعقلية السياسية التي أدارت البلد منذ أكثر من 20 عاماً، ليس لديها حماس لتخليص العراق من الريعية النفطية، والتخبط في النظام السياسي هو ما جعل العراق يتمسك بهذه الريعية، وهي تدفعه إلى حافة الهاوية، مع العلم أن العالم دائم السعي لاكتشاف مصادر للطاقة لكن في العراق تتمسك السلطة بالنفط». واستكمل عبد ربه حديثه بأن «الحكومات العراقية أخفقت في المجالات التنموية بضمنها الصناعة والسياحة والزراعة، وحتى في القطاع النفطي، لأن العراق بعد بلداً نفطياً لكنه فشل في تصفية النفط وتكريره، ولا يزال يستورد المشتقات النفطية». وأكد أن «هناك حاجة لإصلاح اقتصادي عاجل، وخطة تمتد لـ 10 سنوات على أقل تقدير، لسحب العراق من الاعتماد على النفط، لأن أي أزمة حتى وإن كانت طارئة مثل جائحة كورونا، قد تؤدي إلى رفع معدلات الفقر والبطالة، وفي حال حصلت مثل هذه الأزمة ستعجز الحكومة عن سداد رواتب الموظفين».

ويعتمد العراق على إيرادات النفط بشكل رئيسي، ويسعى إلى زيادة طاقته الإنتاجه بشكل متواصل. وأكدت وزارة النفط العراقية، أن إيرادات شهر يناير/كانون الثاني الماضي بلغت أكثر من 8 مليارات دولار. وذكر بيان للوزارة أن مجموع الصادرات المتحققة لشهر يناير الماضي، بحسب الإحصائية الصادرة عن شركة تسويق النفط العراقية (سومو)، بلغ نحو 103 ملايين برميل.

تعثّر الاقتصاد انعكس سلباً على معيشة المواطنين (مرتضى رضا/فرانس برس)

5 ملايين برميل يومياً

اكد وزير النفط العراقي حيان عبد الغني، اقتراب العراق من الوصول لطاقة استخراجية تصل الى 5 ملايين برميل من النفط يومياً. وفيما كشف حجم الإنتاج الحالي من الغاز، فقد اوضح ان العراق يقع في المرتبة 12 عالمياً في حجم الخزين، لافتا الى وجود خزين كبير في المناطق الغربية تسعى الوزارة لاستثماره عبر 15 رقعة استكشافية. واشار الى إقامة مشاريع لاستثمار 900 مليون قدم مكعب قياسي من الغاز في ذي قار والبصرة وميسان، فضلا عن 600 مليون اخرى عبر شركة توتال الفرنسية.

مهن

يمنيون يقتحمون مهناً «مرفوضة» اجتماعياً

اندفع يمنيون نحو بعض المهن التي كانت مرفوضة مجتمعياً في السابق مثل الحلاقة، في محاولة لمواجهة البطالة التي تتفاقم في البلاد

صنعاء ـ **محمد راجح**

يواصل هيثم عبد الحميد الليل بالنهار، منذ الخامس والعشرين من شهر رمضان، مع بدء التدفق المعتاد بكثافة من قبل الزبائن على صالون الحلاقة الخاص به في مدينة صنعاء استعداداً لعيد الفطر، حيث تعتبر الحلاقة وقص شعر الرأس من أهم الاهتمامات التي يحرص عليها كثير من اليمنيين للاحتفال بمثل هذه المناسبات العيدية. قد لا تجد فرصة لحلاقة شعر رأسك والتزيّن استعداداً للاحتفال بالعيد في حال تلكات عن التوجه إلى أحد صالونات الحلاقة، التي يلاحظ اكتظاظها بصورة لافتة في مثل هذه الأيام بشكل تصاعدي منذ منتصف رمضان تحديداً، في جميع المدن اليمنية. يشير عبد الحميد لـ«العربي الجديد»، إلى وصول الحركة النشطة في محل صالون الحلاقة الخاص به إلى الذروة مع اقتراب العيد. في السياق، يوضح العامل في هذه المهنة بشير سعيد، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الذروة الحقيقية تكون ليلة العيد، حيث يواجه كثير من العاملين في هذا المجال صعوبة بالغة في التعامل مع التدفق الذي يواجهونه، إضافة إلى الأيام الثلاثة أو الأربعة التي تسبق العيد.

يعتبر العمل في الحلاقة وقص الشعر للرجال من المهن المنفرة في اليمن، حيث توجد قائمة واسعة من المهن والأعمال والأنشطة التي يتعامل معها المجتمع بتمييز ومصنّفة تحت إطار «العيب»، خصوصاً في المحافظات والمناطق القبلية التي تضع كثيراً من المحددات والقيود المتعلقة بالتعامل الاجتماعي.

الحلاق وجدي الحمادي يبدي استغرابه، في حديثه لـ«العربي الجديد»، من هذا النمط السائد في بعض المناطق اليمنية التي يعيب فيها المجتمع العمل وطلب الرزق، بينما لا يمانع في أن تكون عاطلا عن العمل وتتضور من الجوع ولا تجد قوت يومك أو ما تنفق به على أسرتك، لأن المهنة التي تجيدها يصنفها المجتمع في إطار العيب. تقدّر تكلفة حلاقة الرأس في صنعاء بين 500 و1000 ريال في الأيام العادية، في حين تتضاعف التكلفة في مثل هذه المناسبات لتصل إلى ذروتها مع اقتراب العيد وقد تتجاوز 2500 ريال.

بينما تصل التكلفة إلى ضعف هذا المبلغ في عدن بسبب فارق سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار، إذ يصل في عدن ومناطق الحكومة المعترف بها دولياً إلى 1680 ريالا مقابل الدولار الواحد، فيما يستقر في صنعاء ومناطق نفوذ الحوثيين عند مستوى 525 ريالا للدولار الواحد.

من جانبه، يشرح هاني شرف، مالك صالون حلاقة في مدينة عدن، لـ«العربي الجديد»، أن النظرة السائدة في مناطق أخرى في اليمن قد لا تكون موجودة في مدن مثل عدن على سبيل المثال، أو تعز، إذ أنها في الأخير مهنة تعيش منها، وعمل يحظى برواج واهتمام كبير من قبل الناس الذين يبحثون في مثل هذه الأيام عن أشكال متعددة من الحلاقة استعداداً للاحتفال بالعيد. يأتي الإقبال على المهن التي كانت مرفوضة مجتمعياً في ظل تراجع فرص العمل والتشغيل في اليمن، بسبب الحرب المستمرة منذ سنوات، وانفجار أفة البطالة. وأكدت بيانات حكومية في شهر يوليو/تموز الماضي، ارتفاع نسبة الفقر في البلاد إلى 80%، وانكماش الاقتصاد بنسبة 50%، في ظل الصراع الذي يشهده اليمن منذ 9 سنوات. وكان «العربي الجديد» قد أحصى سابقاً عدداً من الأنشطة، يرجح وصولها إلى نحو 18 مهنة، اعتاد اليمنيون على النفور منها ووضعها في خانة الأعمال والأنشطة والمهن غير المرغوب فيها، بالرغم من أن بعضها مجدية ومدرّة للدخل.

الاقبال على الصالونات الرجالية كبير في الأيام الأخيرة (Getty)

صناعة

إنتاج السكر ينقذ موسم حلويات العيد

تونس ـ **إيمان الحامدي**

أعلنت الشركة التونسية للسكر التي تدير أكبر مصنع حكومي عن استئناف نشاطها بعد فترة صيانة عانى فيها السوق من شح في هذه المادة، وتزامنت عودة إنتاج السكر المحلي مع اقتراب عيد الفطر الذي يزيد فيه الطلب على واحدة من أهم المواد الأساسية في صناعة الحلويات. وأكدت الشركة أن المصنع سيوفر إنتاجا يوميا بنحو 500 طن ستضخ في السوق لتلبية حاجيات الصناعيين والأسر بعد أن عانت البلاد من شح السكر على امتداد أشهر رغم توريد كميات من السكر الجزائري. ويلبي مصنع السكر الحكومي نحو 45 بالمائة من حاجيات البلاد، غير أن تقادم معداته ودخوله في فترات صيانة متواترة أثّر على تزويد السوق وأربك إنتاج سلسلة من المواد الغذائية والمشروبات التي تحتاج هذه المادة ضمن تركيبة منتجاتها. وخلال الفترة التي تسبق عيد الفطر يقبل التونسيون بكثافة على التزود بالسكر لصناعة الحلويات ما ينعش شبكات المضاربة رغم محاولات وزارة التجارة تعقّب مستودعات التخزين غير القانونية.

واعتبرت رئيسة الغرفة الوطنية لصناعة المرطبات سامية ذياب أن عودة إنتاج السكر وتحقيق كفاية السوق كانت مهمة جدا بالنسبة للصناعيين خلال هذه الفترة، حيث تمكن الصناعيون من تجاوز أزمة المواد الأولية التي عانوا منها خلال العام الماضي. وقالت ذياب في تصريح لـ«العربي الجديد» أن الصناعيين لم يجدوا صعوبة هذه السنة في الحصول على كميات السكر التي يحتاجونها. وتابعت: «في المقابل تضاعف سعر السكر الموجه للصناعيين بنسبة 100 بالمائة هذه السنة إذ مرّ سعر كلغ الواحد من 1,5 دينار إلى 3 دنانير (الدولار = نحو 3,10 دنانير) بينما تم الحفاظ على سعر السكر الموجه للاستهلاك الأسري. وأفادت في ذات السياق بأن زيادة أسعار المواد الأولية ترفع كلفة حلويات العيد الذي يعد أهم موسم تجاري لصناعيي المرطبات، مشيرة إلى أن أغلب المهنيين يحاولون خفض هوامش ربحهم من أجل الحفاظ على استقرار الأسعار أو تعديلها بنسبة لا تتجاوز 5 بالمائة مقارنة بالعام الماضي. في المقابل تؤكد ذياب تسجيل تراجع في الطلب مقارنة بالسنوات الماضية في حدود 20 بالمائة ناجم عن هبوط القدرة الشرائية لشريحة واسعة من التونسيين. وعانت أسواق تونس التي تحتاج سنوياً إلى نحو 360 ألف طن من السكر من نقص هذه السلعة الرئيسية تحت تأثير ارتفاع الأسعار في السوق العالمية وعدم قدرة المصانع المحلية على مسايرة احتياجات المستهلكين. وتقوم منظومة الإنتاج المحلية على ثلاثة مصانع، مصنع حكومي هو أكبرها ومصنعان تابعان للقطاع الخاص، أحدهما يشهد تعثراً ماليا تسبب في إغلاقه. وقال المسؤول عن التخزين والتوزيع بمصنع السكر أحمد الوحيشي إن سلسلة الإنتاج عادت إلى العمل بمعدل يتراوح ما بين 500 و550 طنا يوميا وهو ما يوفر نصف الحاجيات الوطنية من مادة السكر. وأكد الوحيشي في تصريح لـ«العربي الجديد» أنه جرى توفير مخزون أولي بنحو 8 آلاف طنا سيتولى ديوان التجارة ضخها في الأسواق. وتابع: «هذه الكميات مهمة لتلبية الطلب الصناعي والأسري خلال فترة العيد». وتتحول صناعة الحلويات في النصف الثاني من شهر الصيام إلى مصدر لرزق لمئات الأسر التونسية التي تعمل في إعداد أصناف مختلفة من الحلويات التقليدية التي عادة ما تكون أقل سعرا من الحلويات التي تعرض في المحلات المختصة. كذلك تنعكس استعادة إنتاج السكر إيجابيا على باقي الصناعات الغذائية التي تحتاجه كمادة أولية ما يبعد شبح البطالة عن آلاف العمال التونسيين ممن يشتغلون في هذه المصانع.

وفي وقت سابق، تسبب تراجع الاحتياطات الاستراتيجية من السكر إلى مستويات متدنية في توقف العديد من المصانع أو التخفيض من طاقة إنتاجها اليومي، الأمر الذي أدى إلى تخفيض ساعات العمل وتلويح وحدات الإنتاج بإحالة العمال إلى البطالة المؤقتة من دون رواتب. وترتبط بصناعة السكر في تونس العديد من الأنشطة الاقتصادية التي تخلق آلاف مواطن الشغل في القطاع الصناعي والخدماتي، كما يؤثر تعثرها على الواقع الاجتماعي في المحافظات التي تتركز فيها وحدات الإنتاج. وتقوم صناعة السكر في تونس على الإنتاج الشامل للسكر المستخرج من الشمندر (البنجر) السكري بمعدل 15 ألف طن سنوياً.

بروفايل

الرئيس السنغالي الجديد الشاب باسيرو ديوماي فاي، وعد السنغاليين بمحاربة الفساد وتوزيع افضل للثروة وضمان السيادة الاقتصادية واصلاح النقد. يثير بعضهم مسالة ضعف تجربته، غير ان مؤيديه يبنون آمالا عريضة على روحه الوطنية

باسيرو ديوماي فاي

مصطفى قماس

قبل عشرة أيام من الانتخابات، التي كرسته رئيساً للسنغال، كان باسيرو ديوماي فاي، يقبع في السجن. وادى خامس رئيس للسنغال منذ استقلالها في 1960، اليمين الدستورية يوم 2 إبريل/ نيسان الجاري، كي تختتر وعوده الاقتصادية. وُصف فوز باسيرو ديوماي فاي البالغ من العمر 44 عاماً بالانتخابات الرئاسية بأنه جاء نتيجة تصويت «عاطفي» تمليه الرغبة في ترسيخ الديمقراطية في محيط إقليمي عانت فيه بلدان عدة الانقلابات في الأعوام الأخيرة. عندما أدلى بصوته في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، بعد عشرة أيام على خروجه من السجن الذي قضى فيه أحد عشر شهراً، عبّر عن أنه «مرشح تغيير النظام» و«الوحدة الأفريقية اليسارية». لم يكن منذوراً لتولي هذا المنصب، فقد اختير من حزب الوطنيين الأفارقة بالسنغال من أجل العمل والأخلاق والأخوة «باستيف» الذي حُلّ في يوليو/ تموز الماضي، كي يخلف في سباق انتخابات الرئاسة، عثمان سونكو، الذي حرم من الترشح لأسباب قضائية.

ولد في منطقة ريفية بغرب السنغال، تحديداً في بلدة نداجانياو الواقعة في مقاطعة ميور. حصل على دبلوم في القانون من جامعة الشيخ أنا ديوب بدكار، والتحق بالمدرسة الوطنية للإدارة، قبل أن يصبح مفتشاً في إدارة الضرائب، التي سيلتقي فيه مع عثمان سونكو، وبراما سوّاي ديبوب، ووالي ديوف بوديانغ، ليساهم معهم في تأسيس «الوطنيون الأفارقة بالسنغال من أجل العمل والأخلاق والأخوة» في عام 2014. اشتغل مع هؤلاء في النقابة المستقلة لموظفي الضرائب، التي أسسها عثمان سونكو، وهي النقابة التي تولى باسيرو ديوماي فاي أمانتها العامة إلى غاية 2022. وينسب إليه الإشراف على البرنامج الذي خاض على اساسه عثمان سونكو الانتخابات الرئاسية في 2019، حين احتل المركز الثالث. في مارس/ آذار 2021 اعتقل سونكو بدعوى الإخلال بالنظام العام، كي يتولى باسيرو ديوماي فاي الأمانة العامة للحزب. وشرع اعتباراً من يونيو/ حزيران 2022 في إعداد برنامج الانتخابات الرئاسية، قبل أن يعتقل في إبريل/ نيسان 2023، بدعوى الإخلال بالاحترام الواجب للقضاء، وهي التهمة التي أضيفت إليها تهمتا المس بأمن الدولة والدعوة على التمرد. غير أنه واصل من المعتقل بلورة برنامج الانتخابات الرئاسية لعام 2024، إذ واصل استقبال معاونيه. في ذلك البرنامج بعد بمحاربة الفساد وتوزيع أفضل للثروة وضمان السيادة الاقتصادية وإصلاح النقد وتحقيق نوع من الإنصاف في العلاقات الدولية.

جعل السيادة الغذائية على رأس أولويات برنامجه الاقتصادية، فهو يريد القطع مع النموذج القائم على الاستيراد، إذ إنّ البلد يشتري من الخارج ما يحتاج إليه من الأرز والبصل والبطاطس، بما لذلك من تأثيرات على رصيد العملة الصعبة. يُنتظر أن ينكبّ كذلك على ملف إحداث أقطاب للصناعة الغذائية، من أجل استغلال الموارد المحلية، بخاصة الثروة السمكية المهمة في البلد الغرب أفريقي، علما أنّه يستهدف تنويع مصادر الثروة الخالقة لفرص العمل. وسيكون على الرئيس الجديد التركيز أكثر على مشروع إنتاج النفط والغاز اعتباراً من العام الجاري، إلا أن مراقبين يرون أنه سيتم التوجه نحو إعادة التفاوض حول الاتفاقيات المبرمة في هذا المجال. غير أنّ ملفاً حساساً سيكون من الأولويات التي ستحظى باهتمام الرئيس، ويتمثل في السعي إلى إعادة التفاوض حول المديونية، مع العمل على توفير موارد جبائية جديدة. وسيُختبر الرئيس كثيراً عبر الموقف من الفرنك الفرنسي الذي يعتبر من مخلفات الاستعمار الفرنسي منذ 73 عاماً في بلدان غربي أفريقيا، إذ يُنتظر أن يؤيد مشروع إحداث عملة جديدة، اختير لها اسم «إيكو» وكان يُفترض أن يسري العمل بها في تلك الدول ودول أفريقية أخرى في 2020.

يثير بعضهم مسالة حداثة سنّه وضعف تجربته في تدبير شؤون الدولة، غير أن مؤيديه يبنون آمالاً عريضة على الرئيس الجديد الذي بادر إلى نشر جرد بإيراداته وممتلكاته. وهكذا يؤكد بعضهم أنهم يفضلون شخصاً لا يتمتع بتجربة كبيرة في الحكم، لكنه متشبع بروح الوطنية والعمل للمصلحة العامة.

أخبار

زيادة احتياطي قطر الأجنبي

كشفت بيانات رسمية ارتفاع قيمة الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية لدى مصرف قطر المركزي بنهاية شهر مارس/آذار 2024 بنحو 5,17% سنوياً بما يعادل 12,16 مليار ريال (3,34 مليارات دولار)، لتواصل سلسلة النمو عند أعلى مستوى على الإطلاق. بلغت قيمة الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية في الشهر الماضي 247,41 مليار ريال (67,97 مليار دولار)، مقارنة بـ235,25 مليار ريال (64,63 مليار دولار) بختام شهر مارس/ آذار 2023؛ وذلك وفق مسح لمصرف قطر المركزي صادر أمس الأحد. ومنذ بداية عام 2024 وعلى مستوى الربع الأول منه، ارتفعت قيمة الاحتياطيات الدولية والسيولة 0,60% أو 1,48 مليار ريال؛ إذ كانت تبلغ نهاية 2023 نحو 245,93 مليار ريال. وتلقت الاحتياطيات الدولية دعماً سنوياً من 3 عوامل رئيسية أولها احتياطي الذهب البالغ في مارس/ آذار 2024 نحو 26,76 مليار ريال بزيادة 25,81% عن مستواه بنفس الشهر من العام المنصرم البالغ 21,27 مليار ريال، مع نموه شهرياً 9,63%.

رقابة رسمية مشددة على الأسواق الأردنية

أكدت وزارة الصناعة والتجارة والتموين ومؤسسات رسمية أخرى أنها ستنفذ خططا رقابية مكثفة على الأسواق خلال أيام عطلة عيد الفطر، مع التركيز على البضائع والقطاعات ذات الأهمية للمواطنين والمستهلكين. وحسب خطة وزارة الصناعة والتجارة والتموين الرقابية سيبدأ دوام مراقبي الأسواق في جميع محافظات المملكة خلال عطلة العيد، اعتبارا من ثاني أيام العيد لغايات تنفيذ جولات رقابية مكثفة على الأسواق، مع التركيز على القطاعات ذات الأهمية للمستهلكين، كالمخابز ومحال الحلويات والسكاكر والمطاعم ومحطات المحروقات، والألبسة والأدوات الكهربائية والمنزلية والملاحم. وأكدت الوزارة أنها ستتخذ الإجراءات القانونية كافة، بحق أي

من المخالفين لأحكام قانون الصناعة والتجارة، بهدف مراقبة سلامة وأسعار السلع التموينية والأساسية وضمان عدم وجود أي ارتفاعات غير مبررة فيها. من جانبها، أعلنت مؤسسة المواصفات والمقاييس عن خطتها الرقابية على المنتجات المطروحة في الأسواق بعموم مناطق المملكة خلال عطلة عيد الفطر.

ذروة إقراض البنوك السعودية للقطاع الخاص

واصل إقراض البنوك السعودية للقطاع الخاص الارتفاع بنهاية شهر فبراير/ شباط 2024؛ ليسجل مستوى جديداً لم يصل له على الإطلاق. وارتفع إقراض البنوك السعودية للقطاع الخاص بنسبة 11,08% ليبلغ 257,24 مليار ريال بنهاية شهر فبراير/ شباط الماضي على أساس سنوي؛ وفقاً للتقرير الشهري للبنك المركزي «ساما». ووصل إقراض البنوك للقطاع الخاص في المملكة إلى 2,578 تريليون ريال بنهاية شهر فبراير/ شباط 2024؛ وهو أعلى مستوى تصل له على الإطلاق. مقارنة مع 2,321 تريليون ريال بنهاية الشهر المماثل من عام 2023. وعلى أساس شهري؛ زاد حجم الإقراض خلال شهر فبراير/ شباط 2024 بواقع 29,99 مليار ريال مقارنة مع قيمته في نهاية شهر يناير/ كانون الثاني الماضي، والبالغ 2,548 تريليون ريال؛ ليزيد في الشهر الماضي بنسبة 1,18%.

مال وسياسة

تظهر تقارير متخصصة أن الحرب الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة تزيد وتيرة هروب الاستثمارات من أنشطة حيوية، على رأسها قطاع التكنولوجيا الذي عاد سنوات إلى الوراء، فضلاً عن عمليات تخارج لافتة من البنوك وصناعة الأغذية، ما يشير إلى عمق أزمة الاقتصاد

هروب الاستثمارات من إسرائيل

الحرب تعيد قطاع التكنولوجيا سنوات إلى الوراء

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

لم تكن صفقة استعادة شركة ماكدونالدز العالمية امتيازها في إسرائيل أخيراً هي الوحيدة التي تشير إلى عمق الأزمة التي تشعر بها الكثير من الشركات العالمية بسبب أنشطتها في دولة الاحتلال، التي دخلت الحرب التي تشنها على قطاع غزة شهرها السابع، وإنما تمتد أزمة الاستثمارات الدولية إلى قطاعات حيوية أخرى على رأسها التكنولوجيا، حيث تُظهر تقارير متخصصة انسحاب رؤوس أموال كبيرة من القطاع، ما يعيده سنوات إلى الوراء. وتشير تقارير عدة إلى عمليات تخارج واسعة من قطاع التكنولوجيا في إسرائيل، حيث أظهر تقرير صادر عن معهد «RISE» الإسرائيلي أن الاستثمارات في شركات التكنولوجيا هوت بأكثر من 30% مقارنة بالأشهر الستة التي سبقت الحرب، كما انخفض عدد المستثمرين الأجانب بنسبة 23%. وبلغت قيمة الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا خلال الربع الأخير (من يناير/كانون الثاني حتى نهاية مارس/ آذار) 1,6 مليار دولار، نصفها تقريبا في ست شركات فقط، وهو أدنى معدل للاستثمار منذ عام 2015، وفق ما نقلت صحيفة معاريف الإسرائيلية أمس الاثنين عن تقرير «RISE». وبحسب التقرير، هناك تغيرات سلبية في مشاعر العاملين في مجال التكنولوجيا الفائقة والمستثمرين في العالم تجاه إسرائيل. وقال الرئيس التنفيذي للمعهد أوري غاباي إن «الحرب فاقمت أزمة الهايتك (التكنولوجيا الفائقة) في إسرائيل»، محذراً من أن صناعة التكنولوجيا قد تتدهور أكثر. وأوضح غاباي: «علينا أن نتذكر أن التكنولوجيا المتقدمة الإسرائيلية تعتمد إلى حد كبير على الاستثمارات الأجنبية، وبما أن المستثمرين الأجانب يخشون الاستثمار في إسرائيل، فقد نتدهور إلى نقطة منخفضة سيكون من الصعب التعافي منها».

ووفق المعهد، فإن الحرب «أعادت التكنولوجيا المتقدمة الإسرائيلية سنوات إلى الوراء». وبجانب الانخفاض الكبير في عدد المستثمرين الأجانب بنسبة 23%، سجل القطاع تراجعاً أعمق في عدد المستثمرين الإسرائيليين بنسبة 30%. في الأثناء، أظهر تقرير منفصل صادر عن منصة الشبكات «سايبر تك جلوبال» وشركة البيانات والأبحاث «إسرائيل فينتشر كابيتال» أن اتفاقات التخارج في مجال الأمن الإلكتروني في إسرائيل قفزت 65% على أساس سنوي العام الماضي، لتصل إلى 7,1 مليارات دولار، وهو ما يتجاوز نصف اتفاقات التخارج في قطاع التكنولوجيا بأكمله. وأشار التقرير، الذي نُشر يوم الأحد الماضي، إلى أن القيمة الإجمالية للتخارج في قطاع التكنولوجيا بشكل عام بلغت نحو 11 مليار دولار في 2023. وقطاع التكنولوجيا الفائقة هو أحد القطاعات المحفزة للاقتصاد الإسرائيلي، ويعمل فيه 16% من إجمالي عدد العاملين، ويمثل أكثر من نصف صادرات إسرائيل. ويشكل القطاع أيضاً ثلث ضرائب الدخل ونحو خُمس الناتج الاقتصادي الإجمالي، وفقاً لبيانات بنك إسرائيل المركزي. ويسيطر جيش الاحتلال الإسرائيلي على عدد كبير من الشركات العاملة في المجال.

وتتنقل عدوى التخارج من الاستثمارات من قطاع إلى آخر في إسرائيل بسبب الحرب التي دخلت شهرها السابع، ويتخوف الكثير من أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية من اتساعها لتشمل حرباً مباشرة مع حزب الله اللبناني وإيران. وذكر موقع «غلوبس» الاقتصادي الإسرائيلي أن سلسلة من التحركات تظهر أن استمرار الحرب قد يكبد الشركات، بما فيها الدولية، ثمناً باهظاً، مشيرة إلى أن استعادة شركة ماكدونالدز العالمية أخيراً امتيازها في إسرائيل ليست الوحيدة التي تعبر عن عمق الأزمة التي تشعر بها الكثير من الشركات الدولية. وأعلنت ماكدونالدز، يوم الخميس الماضي، أنها قررت شراء امتيازها في إسرائيل من شركة «الونيال ليمتد» الذي حصلت عليه قبل 30 عاماً، بما يعيد لماكدونالدز ملكية 225 مطعماً يعمل فيها أكثر من 5000 موظف، وذلك بعد حملة مقاطعة واسعة لمنتجاتها في الكثير من الدول بسبب دعم فرعها في إسرائيل جيش الاحتلال. وكان الرئيس التنفيذي للشركة كريس كيمبكزينسكي قد قال، في يناير/ كانون الثاني الماضي، إن ماكدونالدز شهدت «ضرراً ملموساً» في عدد من الأسواق في الشرق الأوسط وخارجها بسبب الحرب على غزة.

وبخلاف قطاعي التكنولوجيا والأغذية، تمتد أزمة الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع البنوك أيضاً. ووفق تقرير «غلوبس»، فإن صندوق الاستثمار الأيرلندي يبيع استثماراته في شبكة رامي ليفي وخمسة بنوك هي «هبوعليم» و«لئومي» و«ديسكونت» و«مزراحي تفاحوت» و«فيرست إنترناشيونال». وفي وقت سابق، قاد صندوق الثروة النرويجي خطوة مماثلة، وأعلن أنه يقوم بفحص ممتلكاته في تسع شركات إسرائيلية. كما ذكرت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية، قبل أيام، أن الولايات المتحدة تدرس وضع علامات على المنتجات التي تُنتَج في المستوطنات.

وبحسب «غلوبس»، فإن ما يحدث بالنسبة للاستثمار في إسرائيل بمثابة كرة ثلج متدحرجة، لذا ينبغي على إسرائيل أن تخشى العواقب الاقتصادية الناجمة عن تفاقم الحرب. ويقول إيال وينتر، أستاذ الاقتصاد في الجامعة العبرية، إن «هناك خيطا يربط بين جميع الحالات. في جميع الأحوال، الهدف هو دفع دولة إسرائيل إلى النظر في الاعتبار الاقتصادي، والتوصل إلى استنتاج مفاده أن الحرب يجب أن تتوقف». وأضاف أن «الشركات عادة ليست لديها أجندة سياسية، بل لديها أجندة تجارية»، مؤكدة أن «صورة إسرائيل في العالم في أدنى مستوياتها التاريخية، وهناك رأي عام مناهض للغاية لإسرائيل نتيجة للحرب». وأشار إلى أن الشركات الناشئة في إسرائيل هي الأكثر تضرراً، فهي تعيش على الاستثمارات، واليوم، فإن مخاطر الحرب لا تشجع المستثمرين. وتؤثر الحرب أيضاً على وضع الشركات الإسرائيلية التي لها عمليات عالمية. وفي أحدث تقارير الشركات من قطاع التكنولوجيا الفائقة، هناك قسم يحذر من تصعيد محتمل في الرأي العام، ما قد يؤثر على سلوك العملاء وبتدهور إلى حد مقاطعة الشركات أو المنتجات، حتى من قبل الدول. وذكرت صحيفة وول ستريت جورنال في تقرير لها، يوم الأحد، أن إسرائيل أصبحت أقرب إلى المنبوذة عالمياً من أي وقت مضى. وأشارت إلى أن إسرائيل بدأت تشعر ثمن الحرب بالتأثير الاقتصادي للحرب، ومع استمرارها، لا يزال الإسرائيليون لا يعرفون ما إذا كان الأسوأ لم يأت بعد.

نشطاء يحتجون أمام بنك باركليز في باريس للتنديد بتمويل شركات الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية للصناعة الإسرائيلية (الأناضول)

انخفاض عدد المستثمرين الأجانب في التكنولوجيا 23% العام الماضي

التبادل التجاري مع تركيا يتراجع 33%

أظهرت بيانات صادرة عن وزارة التجارة التركية، تراجع التبادل التجاري مع إسرائيل بنسبة 33% بعد الحرب التي شنها جيش الاحتلال على قطاع غزة. وأشارت البيانات التي أوردتها وكالة الأناضول، أمس الاثنين، إلى أن الصادرات التركية لإسرائيل تراجعت بنسبة 30% بين 7 أكتوبر/تشرين الأول و20 مارس/ آذار، فيما هوت الواردات التركية بنسبة 43%. وحسب التقرير، لا تتم التجارة الحالية بين تركيا وإسرائيل، عبر الشركات الحكومية، بل عن طريق الشركات الخاصة، ولا سيما الشركات العالمية.

النرويج تتحول للإنفاق الضخم على التسلح بعد عقود الرفاهية

تتحول النرويج إلى الإنفاق الضخم على التسلح في ظل تصاعد المخاوف من اتساع الصراع الأوروبي مع روسيا، وذلك بعد عقود من الإنفاق السخي على الرفاهية

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

تتبدل أولويات الإنفاق في النرويج على غرار العديد من الدول الأوروبية، بفعل استعار الحرب الروسية في أوكرانيا والقلق المتصاعد من اتساع رقعة الصراع، لتعلن الدولة التي ظلت لعقود تشهد إنفاقاً سخياً على رفاهية مواطنيها، أنها تخطط لإنفاق 600 مليار كرونة (حوالى 60 مليار دولار) على التسلح على مدى الأعوام الاثني عشر المقبلة. ويبدو أن البلد الإسكندنافي الذي يبلغ عدد سكانه نحو 5,6 ملايين نسمة، ذاهب نحو الاندماج في سياسات القارة العجوز في صرف المال على السلاح وتحديث «الدفاعات بصورة تاريخية»، وفقا لما أعلنته حكومة يسار الوسط برئاسة يوناس غار ستورا نهاية الأسبوع الماضي، وفق ما نقلت صحيفة أفتون بوستن النرويجية.

وتعتزم النرويج، وهي أحد الأعضاء المؤسسين لحلف شمال الأطلسي (ناتو)، التي تشترك في حدود القطب الشمالي مع روسيا، تحقيق هدف الحلف المتمثل في إنفاق 2% من ناتجها المحلي الإجمالي على الدفاع هذا العام للمرة الأولى. وتسعى الدولة إلى الوصول إلى وضع عسكري مختلف عن الفترة التي سادت الصرف السخي على «دولة الرفاهية»، وخصوصاً منذ نهاية الحرب الباردة، حيث بات الصندوق التقاعدي النرويجي ضخماً في البلد النفطي إلى حد الاستثمار خارج البلد، إلى جانب الصندوق السيادي الأكبر في العالم، والذي تقدر قيمة أصوله بنحو 1,4 تريليون دولار بعد أن حقق أرباحاً كبيرة في السنوات الأخيرة. وأكد وزير المالية تريغفي سلاغفولد فيدوم، وفق تقرير للتلفزيون النرويجي «آر آن كيه» أن رصد الأموال ضرورة لـ«تأمين النرويج، والأمر يتعلق بتأمين الحفاظ على السلام وضمان أمن الناس (النرويجيين)». وكانت أوسلو قد خصصت نحو 10 مليارات دولار في ميزانية العام الماضي للمسائل الدفاعية، بينما الآن تعود للتأكيد أنها ستواصل في السنوات القادمة صرف المزيد من المال على التسلح وتعزيز جيشها الصغير. وترى النرويج تعزيز جيشها بالتسلح بمدفعية بعيدة المدى وخاصة في أقصى شمال البلد، حيث يتعزز وجود الناتو والحليف الأميركي، ليس بعيداً عن أنظار القواعد الروسية العسكرية الحيوية عن منطقة فينمارك. أضف إلى ذلك فإن النرويج تخطط لزيادة الدبابات وأنظمة الدفاع الجوي والمروحيات وعدد قوات النخبة المحترفة بزيادة التجنيد والتطوع

النرويج تخطط لإنفاق 60 مليار دولار على التسلح حتى عام 2036

بين صفوف شبابها. إعادة التسليح بهذه المبالغ الضخمة ليست بعيدة عن التحالف الوثيق مع الجانب الأميركي، الذي وقع العديد من الاتفاقيات معها لأجل خلق ما يشبه قواعد عسكرية قريبة من الجانب الروسي في الدائرة القطبية الشمالية، مستفيدة من فرص الحرب في أوكرانيا بعد الغزو الروسي لها في 24 فبراير/شباط 2022. وتعود بعض القواعد التي أغلقت في السابق، سواء في «القطبية الشمالية» أو على بحر الشمال، مثل جزيرة أندويا الصغيرة في الشمال، إلى التفعيل على ضوء زيادة سباق التسلح الغربي.

وباتت النرويج تحتل مكانة متقدمة في استراتيجيات «الأطلسي» في مناوراته المتواصلة منذ سنتين، وخصوصاً المناورة الأخيرة التي سميت «استجابة الشمال» بمشاركة 13 دولة من 32 في الأطلسي، لمواجهة «هجوم روسي» مفترض، والتي تستمر حتى مايو/أيار المقبل. وستعزز النرويج إنتاج وشراء طائرات بدون طيار وسفن حربية جديدة، تحت تبرير «الاستعداد للأسوأ»، كما أن أوسلو ذاهبة أيضا إلى تعزيز غواصاتها بغواصات حديثة لرفع الاستعداد والجاهزية، بعد أن كشفت تقارير عن أن جيشها لم يكن مستعداً للبقاء على أهبة الاستعداد لأسابيع في حالة وقوع أزمة وصدام عسكري مع قوة خارجية. كذلك تخطط للحصول على نحو عشر سفن كبيرة وثماني عشرة سفينة أصغر، وتأمين خمس قرقاطات جديدة ومروحيات مضادة للغواصات. ولناحية عدد القوات المسلحة ستعمل النرويج، التي عُرف عنها إنفاقها بسخاء على رفاهية ورعاية مواطنيها، على توسيع الجيش بنحو 4600 مجند إضافي وحوالى 13 ألفا و700 جندي احتياط، وتوسيع الوظائف بحوالى 4 آلاف و600 موظف في وزارة الدفاع.

مصنع لإنتاج قذائف المدفعية في النرويج (بيتر بيرنشاين/ فرانس برس)

أسعار النفط تتراجع رغم التوترات

لندن ـ **العربي الجديد**

تراجعت أسعار النفط الخام، أمس الاثنين، على الرغم من استمرار المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط، خاصة بين إسرائيل وإيران، إلى جانب أزمة المعروض العالمية. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت بما يصل إلى 2,6% خلال التعاملات الصباحية، قبل أن تقلص خسائرها في وقت لاحق إلى نحو 1% ليجري تداولها دون 90 دولاراً للبرميل، في حين تراجع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي بنسبة مماثلة ليسجل نحو 86 دولاراً للبرميل.

وعلى الرغم من تراجع الأسعار قليلاً، يتوقع محللون في سوق النفط العالمية، ارتفاع أسعار الخام قرب 100 دولار للبرميل خلال وقت لاحق من العام الجاري، إذ لا تزال التقلبات الصعودية للنفط حاضرة إلى حد كبير. ويرجع ذلك بصورة كبيرة إلى العوامل الجيوسياسية التي تزيد أعباء نقص المعروض. والأسبوع الماضي، تصاعدت التوقعات من زيادة التوتر بين إيران وإسرائيل في أعقاب شن مقاتلات الاحتلال، يوم الاثنين الماضي، غارة على القنصلية الإيرانية في دمشق، مما أسفر عن مقتل 13 شخصاً، أبرزهم القيمد محمد رضا زاهدي، وهو شخصية مهمة في فيلق القدس، الفرع الخارجي للحرس الثوري الإيراني.

وإيران أحد أكبر منتجي النفط عالمياً،

توقعات بوصول خام برنت إلى 100 دولار للبرميل

خام غرب تكساس سجله 86 دولارا للبرميل (Getty)

بمتوسط إنتاج يومي يتجاوز 3 ملايين برميل، في حين يصل الإنتاج في الظروف الطبيعية إلى 3,9 ملايين برميل يومياً. في الأثناء تشهد أسواق النفط تذبذباً في المعروض، بعد إعلان المكسيك تقليص صادراتها لتلبية الطلب المحلي على الوقود، مما دفع مصافي التكرير في الولايات المتحدة التي أصبحت أكبر منتج للنفط في العالم، إلى استهلاك المزيد من البرميل المحلية. وقد تصبح أزمة العرض أكثر حدة في الأسابيع المقبلة، خصوصاً مع عدم إظهار الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو أي علامة على الاستجابة للوعود بالتحرك نحو انتخابات حرة ونزيهة، ما يعني إمكانية تحرك إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن نحو إعادة فرض العقوبات هذا الشهر. تأتي هذه التطورات بينما تتأثر الإمدادات الروسية بالعقوبات الأميركية وكذلك تعرض الشحنات من توترات البحر الأحمر، في وقت يتمسك تحالف «أوبك+» بسياسة خفض الإنتاج. وتساهم هذه العوامل مجتمعة في تحفيز ارتفاع الأسعار، ما يهدد بدفع أسعار خام «برنت» إلى 100 دولار للمرة الأولى منذ عامين تقريباً، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية. وسجل النفط الخام مكاسب أسبوعية رابعة في نهاية يوم الجمعة الماضي، وهو أفضل أداء منذ أغسطس/آب. ويواكب ضغط العرض، تزايد الطلب، إذ تستعد شركات التكرير في الولايات المتحدة لزيادة إنتاج الوقود لفصل الصيف حين يرفع استهلاك البنزين إلى ذروته. وتتقلص مخزونات البنزين على الساحل الشرقي المكتظ بالسكان، ويشير نشاط التصنيع في الولايات المتحدة والصين أيضاً إلى زيادة في استخدام الوقود. وفي آسيا، تزيد هوامش التكرير بنحو 50% عن المتوسط الموسمي لخمس سنوات، مما يشير إلى صعود الطلب.

رؤية

عن أسباب التضخّم المستدام في لبنان

علي نور الدين

أظهرت آخر الأرقام التي نشرتها إدارة الإحصاء المركزي في لبنان ارتفاع مؤشّر أسعار المستهلك بنسبة 123,21%، لغاية أواخر شهر فبراير/ شباط الماضي، مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وبذلك، عكست الأرقام استمرار ظاهرة ارتفاع الأسعار الجنونيّة، لمختلف أنواع السلع والخدمات، رغم تحسّن المؤشّرات النقديّة المرتبطة بسعر صرف الليرة اللبنانيّة وحجم الكتلة النقديّة المتداولة بالعملة المحليّة. وهذا ما يطرح السؤال البديهي عن الأسباب التي تدفع باتجاه استدامة هذا التضخّم على هذا النحو، حتّى هذه اللحظة، رغم التحوّلات النقديّة الإيجابية.

من المهم الإشارة أولاً إلى أنّ معدّلات التضخّم المرتفعة كانت جزءاً من المشهد الاقتصادي اللبناني، منذ بداية الأزمة المالية الراهنة التي بدأت في خريف 2019. فحتّى أواخر شهر فبراير 2023، بلغت نسبة ارتفاع مؤشّر أسعار المستهلك -على أساس سنوي- حدود الـ 189,67%، مقارنة بـ 214,59% خلال الفترة المماثلة من عام 2022، و155,4% خلال الفترة نفسها من عام 2021. بهذا المعنى، لا تحمل معدّلات التضخّم الراهنة، هذه السنة، أي جديد. بل إن نسبة زيادة الأسعار الحاليّة تُعدّ الأدنى منذ ثلاث سنوات على أقل تقدير. غير أنّ المختلف هو أنّ معدّلات التضخّم السابقة، خلال السنوات الثلاث الماضية، كانت مفهومة كنتيجة بديهيّة لتدهور سعر صرف الليرة اللبنانيّة، وتزايد حجم الكتلة المتداولة بالعملة المحليّة، فقيمة الدولار في السوق الموازية كانت قد ارتفعت من 2127 ليرة في بداية عام 2020، إلى أكثر من 42 ألف ليرة في بدايات عام 2023. وخلال تلك السنوات أيضاً، ارتفع حجم الكتلة النقديّة المتداولة خارج مصرف لبنان بالعملة المحليّة من 10,56 تريليونات ليرة في بداية 2020، إلى 80,17 تريليون ليرة في بدايات 2023. لكل هذه الأسباب، كان من الطبيعي أن ترتفع معدلات التضخّم بين عام 2020 والربع الأوّل من عام 2023. إذ تشكّل السلع المستوردة سنوياً نحو 90% من حجم الاقتصاد المحلّي اللبناني، وهو ما يربط أسعار السوق بسعر صرف الدولار. كما كان من المتوقّع أن ترتفع الأسعار نتيجة لتوسّع حجم الكتلة النقديّة المتداولة بالليرة، التي ترتبط بمستوى الطلب على السلع المستوردة والعملة الصعبة. مع الإشارة إلى أنّ خلق النقد مثّل خلال تلك الفترة إحدى أدوات التعامل مع تداعيات الأزمة المصرفيّة والماليّة. غير أنّ معدلات التضخّم السنويّة المرتفعة والجديدة، التي جرى تسجيلها هذا العام، لا يمكن تفسيرها بالعوامل المتصلة بسعر صرف السوق الموازية وحجم الكتلة النقديّة. فمنذ أواخر الثلث الأوّل من عام 2023، تمكّن المصرف المركزي من خفض سعر صرف الدولار تدريجياً، قبل ضبطه عند مستويات تقل عن 90 ألف ليرة مقابل الدولار. وخلال الفترة نفسها، انخفض حجم الكتلة النقديّة المتداولة خارج مصرف لبنان بالليرة، من 64,91 تريليون ليرة في أواخر الربع الأوّل من عام 2023، إلى 56,82 تريليون ليرة في أواخر فبراير الماضي. ولذلك، وبخلاف ما كان عليه الحال بين 2020 وفبراير 2023، لم يعد التضخّم نتيجة لهذين العاملين، أي تدهور سعر الصرف وتوسّع الكتلة النقديّة.

لفهم أسباب استدامة ظاهرة التضخّم، رغم تحسّن المؤشّرات النقديّة مؤخّراً، تنبغي الإشارة أولاً إلى ظاهرة دولرة الأسعار في السوق، التي شرّعتها منذ العام الماضي قرارات وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان. فهذه القرارات، التي جاءت بضغط من لوبيات المتاجر الكبرى والمستوردين، سمحت بزيادة وإعادة تحديد هوامش ربح التجّار بالعملة الصعبة، وعند مختلف مراحل سلاسل التوريد، بعدما تضاءلت هوامش الربح سابقاً مع تناقص قيمة العملة المحلية المعتمدة للتسعير.

ومن المعلوم أنّ البنك الدولي كان قد حذّر منذ أواخر عام 2023 من تداعيات الدولرة السريعة للمعاملات التجاريّة في السوق اللبناني، على مستوى معدلات التضخّم. ولفت التقرير يومها إلى أنّ هذا العامل أسهم في تصدّر لبنان قائمة البلدان الأكثر تأثّراً بالتضخّم الاسمي لأسعار المواد الغذائيّة، ما أدّى إلى تفاقم هشاشة الظروف المعيشيّة للفئات الأشد فقراً. وعلى النحو نفسه، حذّر صندوق النقد الدولي في صيف العام نفسه من عامل الدولرة، من دون أن تلقى جميع هذه التحذيرات آذاناً صاغية من جانب صنّاع القرار في لبنان. اعتماد البلاد على السلع المستوردة، ودولرة أسعار السوق، ساهما في انكشاف البلاد بشدّة لتأثير معدلات التضخّم العالمية، التي ناهزت حدود الـ 6,8% خلال العام الماضي، بحسب تقديرات صندوق النقد، فيما يقدّر الصندوق أن تصل هذه النسبة إلى نحو 5,8% خلال العام الراهن. مع الإشارة إلى أنّ معدّلات التضخّم في الأسواق الناشئة والاقتصادات الناميّة يُفترض أن تسجّل معدلات أعلى، لتصل إلى ما يقارب الـ 8,1% خلال العام الراهن.

فضلاً عن تداعيات الدولرة ومعدلات التضخّم العالميّة، تأثرت البلاد خلال الأشهر الماضية بأحداث البحر الأحمر. إذ تشكّل السلع التي تمر عبر البحر الأحمر نحو 30% من إجمالي الاستيراد في لبنان، وفقاً لأرقام وزارة الاقتصاد والتجارة. ولهذا السبب، ساهمت هذه الأحداث خلال الربع الأوّل من العام الحالي بزيادات تراوحت بين 5% و15%، على أسعار السلع الاستهلاكيّة والغذائيّة، بفعل ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين البحري. أمّا المناوشات على الحدود الجنوبيّة للبنان، فزادت بدورها من حذر شركات الشحن والتأمين الأجنبيّة، تجاه إمكانيّة توسّع نطاق الحرب.

كذلك، تأثرت أسعار السوق بتصحيح أسعار الصرف المعتمدة لاستيفاء الرسوم الجمركيّة والضرائب وفواتير الخدمات العامّة. فمنذ بداية الأزمة عام 2019، ورغم تدهور قيمة الليرة في السوق الموازية، استمرّت السلطات باستيفاء هذه المستحقات وفق سعر الصرف الرسمي القديم، أي 1500 ليرة مقابل الدولار. غير أن وزارة الماليّة وسائر المؤسّسات العامّة، عادت لتعدّل سعر الصرف المعتمد لهذه الغايات بشكل متدرّج، خلال الفترة الماضية. وبحلول الربع الثاني من العام الماضي، باتت الغالبيّة الساحقة من هذه المُستحقات تُسدّد بحسب سعر الصرف الواقعي في السوق الموازية، الذي يقارب حدود الـ 90 ألف ليرة مقابل الدولار.

وبهذا الشكل، ارتفع سعر الصرف المُعتمد في المُعاملات الرسميّة بنحو 60 مرّة، ما أثّر بشكل طبيعي على أسعار السوق على مرّ السنة الماضية والربع الأوّل من هذا العام.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني